المحاضرة الثامنة

إسهامات المسلمين في الفكر الاقتصادي في العصر الوسيط (تابع)

4- الفكر الاقتصادي عند المقريزي (1364-1441): هو تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي، ولد في القاهرة، تلقى تعليمه بالأزهر، ويصنف من بين رجال الاقتصاد بحكم اهتمامه برصد التاريخ الاقتصادي ومحاولة تفسيره بعض الوقائع الاقتصادية: اهتم بدراسة الأسواق من حيث تواريخها، النظم الاقتصادية التي مرت عبر العصور والدول، الفساد الإداري وسوء التدبير، النقود والأطوار التي مرت بها والنظم التي تحكمها.

ركز المقريزي اهتمامه على الجانب التاريخي أكثر من الجوانب الأخرى، أما اهتمامه بالجانب الاقتصادي، فجاء في إطار تناوله للوقائع التاريخية والأزمات الاقتصادية التي عرفتها الدولة المملوكية وحاول أن يوصف هذه الأزمات الاقتصادية، وأن يحدد أسبابها، وأن يقترح حلولا لها.

4-1 أسباب حدوث الأزمات الاقتصادية: وضع المقريزي دراسته الأولى عن الارتفاع العام للأسعار، و الأزمات الاقتصادية المتتالية التي عاشتها مصر وبلاد الشام في القرن السابع والثامن والتاسع الهجري. و حدد فيها أسباب هذه الأزمات ومن ثم كيفية معالجتها، والحد من أثارها، وتجنب مثل هذه الأزمات في المستقبل، حيث اعتبر أن أسباب حدوث الأزمات تعود إلى ما يأتي:

أ- عوامل تتعلق بالطبيعية : تنشأ عن الظروف المناخية الطبيعة كعدم سقوط الأمطار والجفاف، إذ تسبب انخفاض منسوب مياه نهر النيل في نقص الإنتاج الزراعي والحيواني. الذي أسهم بدوره في ارتفاع أسعار القمح والشعير و بقية المنتجات الزراعية و اللحوم والمنتجات الحيوانية.

ب-عوامل تتعلق بالجوانب السياسية والإدارة العامة للدولة: ترتبط هذه العوامل بفساد نظام الحكم الإداري والمالي الذي كان سائدا آنذاك. حيث انتشرت الرشوة والمحسوبيات، والفوضى في الإدارة العامة، وساد احتكار السلع داخل السوق، من قبل عدد محدود من إتباع السلطان، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار. يقول المقريزي: توصل الجهلاء والظالمين بالرشوة إلى تقلد أعلى مراتب الحكم في الدولة كالمناصب الدينية وولاية الخطط السلطانية من وزارة وقضاء ونيابة وغيرها، واضطرارهم لتسديد ما وعدوا به السلطان من أموال إلى تعجلها من أعضاء حاشيتهم وأعوانهم، فيقرروا عليهم ضرائب تدفعهم أن يمدوا أيديهم إلى أموال الرعايا، الذين يضطرون إلى الاستدانة وبيع ما يملكون من أثاث وحيوان، ففسدت مصالح الناس. فواقع الإدارة العامة الفاسد آنذاك، أضعف اهتمام الدولة بإدارة الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية، وبالتالي قلة الاستفادة من المنتجات الزراعية والحيوانية. أسهم هذا الحال الإداري المتردي في تراجع إنتاجية ومردودية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .ونتيجة لهذا، انخفضت دخول الفلاحين ومن ثم هجروا العمل في

الزراعة وهاجروا إلى المدينة بحثا كما يشير المقريزي وبنظرة اقتصادية دقيقة إلى أن من بين أسباب الارتفاع العام للأسعار، المناخ السياسي غير المناسب، فتفشي الظلم، وانتشار الصراعات السياسية، يشيع الخوف في قلوب الناس ويدفع الكثيرين منهم إلي الهرب خارج البلاد، أو إلى التوقف عن ممارسة أنشطتهم الاقتصادية.

ج- عوامل تتعلق بسوء السياسة الاقتصادية: يعد سوء السياسة الاقتصادية عاملا مهما من عوامل انتشار المجاعة، بحسب المقريزي، و يتمثل ذلك في زيادة الضرائب وارتفاع إيجار و أسعار الأرض و غلاء نفقات الحرث والبذر والحصاد و مستلزمات الزراعة. فهذه العوامل، متفرقة ومجتمعة، أدت إلى ارتفاع كلفة الإنتاج، كما إن قسما كبيرا من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة باتت محتكرة من قبل كبار إداريو الدولة. وهذا ما دفع نحو اتجاهين، الأول: فضل قسم من الفلاحين البقاء في العمل الزراعي، مع زيادة خضوعهم لطبقة المالك الجدد، فأصبحوا يعملون لديهم للحصول على الطعام وما يلزم لهم ولعائلاتهم من احتياجات الحد الأدنى. والاتجاه الثاني: تخلى القسم الأخر من الفالحين عن العمل في الأرض واتجهوا للعمل في المدن، مما أدى إلى تراجع كمية المحاصيل الزراعية بشقيها النباتي والحيواني و إلى ارتفاع أسعارها بشكل كبير.

د- عوامل تتعلق بزيادة كمية النقود في التداول: أشار المقريزي إلى أن النقود التي كانت آنذاك في التداول، هي عبارة عن الدينار الذهبي والدرهم الفضي والفلوس النحاسية. فالدينار والدرهم كمعادن نفيسة كانت تستخدم في المعاملات الكبيرة، أما النقود النحاسية فتستخدم في المعاملات اليومية الصغيرة القيمة. و كنتيجة لطمع الحكام ورغبتهم في مزيد من الثراء عملوا على زيادة إصدار الفلوس النحاسية بكميات كبيرة، مما أسهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل حاد لكون زيادة الإصدار النقدي التي كانت تتم لم يكن يقابلها زيادة حقيقية في إنتاج السلع. وهو ما تشير إليه النظرية الكمية للنقود: أي أن المقريزي هو الواضع الأول لأسس بناء هذه النظرية.

2-4 الحلول النقدية للأزمة الاقتصادية عند المقريزي: يرى المقريزي أن حصر النقد الأساسي المتداول على معدني الذهب والفضة، يسهم في تقليص حجم عرض النقود ذاتيا اعتمادا على الندرة النسبية للمعدنين.حيث يقول:" فمن نظر إلى أثمان المبيعات باعتبار الفضة والذهب لا يجدها قد غلت إلا شيئا يسيرا. وأما باعتبار ما دهى الناس من كثرة الفلوس، فأمر لا أشنع من ذكره، ولا أفظع من هوله. ومن المفيد، أن تعود مصر إلى نظام المعدنين (الذهب والفضة) باعتبارهما النقد الأساسي، ففي ظل ذلك تتحدد قيمة الوحدة النقدية بالنسبة للذهب والفضة، حيث يكون في التداول مسكوكات ذهبية، و أخرى فضية، مع وجود نسبة قانونية بينهما تحددهما الدولة، إلى جانبهما توجد نقود مساعدة (الفلوس النحاسية) للمحقرات من

المبادلات. فذلك يسهم في تقييد حجم الكتلة النقدية المتداولة و كذا في استقرار الأسعار. ويمكن الوصول إلى هذه النتيجة من خلال ما ذهب إليه المقريزي لعالج ارتفاع الأسعار بما يلي:

أ- ضرورة الرجوع إلى نظام المعدنين الذهب والفضة، مع تثبيت قيمة النقود؛ حيث تكون فيه الدنانير الذهبية والدراهم الفضية هي أساس العرض النقدي، و بالمقابل، تكون الفلوس النحاسية بكميات محددة، لتلعب دورا في تسهيل عملية المبادلات اليومية الجارية ذات القيم الصغيرة، حيث يرى المقريزي : لا يستقيم أمر الناس إلا بحملهم على الأمر الطبيعي الشرعي في ذلك، وهو تعاملهم في أثمان مبيعاتهم وعوض قيم أعمالهم بالفضة والذهب فقط، والى جوار ذلك لا ضرر من وجود الفلوس النحاسية، التي لا يشترى بها شيء من الأمور الجليلة، وهي لنفقات البيوت.

ب- إدارة وتقيد الإصدار النقدي: إذا كانت النقود تدفع مقابل سلعة أو قيم الأعمال؛ فإن الأسعار في هذه الحالة تبقى ضمن مستواها الطبيعي، فقول المقريزي هذا يتوافق مع القاعدة الاقتصادية التي تقول: إن العلاقة بين معدل إصدار النقود ومستوى نمو الإنتاج الوطني لأي دولة علاقة طردية، و عندما لا يتم الالتزام بهذه النسبة والعلاقة ما بين المتغيرين ، فسينعكس ذلك سلبا على الأسواق، وستبدأ أسعار السلع والخدمات بالارتفاع. و لكي يستقر المستوى العام للأسعار، يرى المقريزي ضرورة العودة لتقييد التعامل بالنقود الذهبية والفضية، وربط معدل نمو الإصدار النقدي الجديد بمعدل الإنتاج من السلع والخدمات، وما ذهب إليه المقريزي يعني؛ ضرورة وجود غطاء ذهبي للنقود الورقية المتداولة في دولة ما، و هذا يقيد من قدرة السلطة النقدية على إصدار نقدي مبالغ فيه، وبالتالي المحافظة على حجم كتلة النقود المتداولة في تلك الدولة، وبقائها في حالة تتناسب مع حجم الإنتاج. و للوصول إلى تحقيق التعافي من الأزمات الاقتصادية، يرى المقريزي ضرورة وضع سياسة نقدية حكيمة، يدير ها أفراد يمتلكون مهارات و قدرات تحليلية و تنفيذية. و يمكن الدولة أن تستخدم سلطانها في تسعير السلع الأساسية بما يضمن المصلحة العامة للمستهلكين والتجار .

ج- كما رأى المقريزي أن لا يقوم أرباب السلطة بأي أعمال تجارية، لان ذلك يؤدي إلى المهالك، فقد نصح السلطان بعدم القيام بأنشطة تجارية، سدا لأبواب الاحتكار، ولضمان قيام السلطة بما يلزم من سياسات الإصلاح الاقتصادي، فالسياسات الاقتصادية الإصلاحية لا يمكن أن تنجح وأحد أفراد السلطة طرفا في هذه السياسات أو تنعكس عليه هذه السياسات، بصورة أو بأخرى.

د- يرى المقريزي أهمية الاعتماد على تنمية التكافل الاجتماعي بين الناس، لما له من دور أساسي فيً التخفيف من الآثار السلبية لارتفاع الأسعار، وبالتالي لا بد من الاهتمام به، وتعزيزه وحث الناس عليه .

3-4 التحليل النقدي للمقريزي: قال المقريزي: لقد راجت الفلوس النحاسية و التي لم يجعلها الله قط نقدا في قديم الزمان وحديثه، في عهد الناصر 1فرج ، وكان لرواجها خراب الإقليم، وذهاب نعمة أهل مصر، فالفضة هي النقد الشرعي في العالم، والفلوس إنما هي شيء أشبه بال شيء. .... أما الفلوس النحاسية فقال: أنها لم تعرف في مصر ولا في الشام ولا عند الفرس والروم واليونان ولا العرب ولا في الدولة الإسلامية على اختلاف دولها التي قامت. إن النقود التي تكون أثمانا للمبيعات، وقيما للأعمال إنما هي فقط الذهب والفضة. ولا يعرف في خبر صحيح ولا سقيم عن أمة من الأمم ولا طائفة من طوائف البشر، أنهم اتخذوا أبدا في قديم الزمان ولا حديثه نقدا غيرها، إلا أنه لما كان في المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدرهم، أو بجزء منه، احتاج الناس من أجل ذلك في القديم والحديث من الزمان إلى شيء غير نقدي الذهب والفضة.

ومما تقدم يعد المقريزي سابقا لعلماء الاقتصاد في حصر النقد في الذهب والفضة، واعتبار ما سواهما كالنقود النحاسية سابقا والورقية حاليا نقودا مزورة وبلا قيمة، ولا يمكن الاعتماد عليها لتقييم السلع والخدمات، فقد أوضح المقريزي أن النقود الإسلامية الأولى كانت من الذهب والفضة الخالصين ولم تغش، وايضا كانت النقود في مصر تسك من الذهب الخالص. إلى جانب النقود الذهبية، كانت تسك النقود الفضية بكميات أقل لتلبية المعاملات الجارية كشراء الاحتياجات اليومية. وفي مرحلة تالية، بدأت كمية الدنانير الذهبية والدراهم الفضية بالتراجع، و الفلوس النحاسية بالزيادة، والتي تم غشها لاحقا بغيرها من المعادن. يقول المقريزي: صارت تباع قيم الأعمال، وثمن المبيعات كلها جليلها وحقيرها، وأجرة البيوت والبساتين وسجلات الأراضي كلها، ومهور النساء وسائر إنعامات السلطان إنما هي بالفلوس النحاسية. وصار النقدان اللذان هما الذهب والفضة ينسبان إلى هذه الفلوس، فيقال: كل دينار بكذا وكذا من الفلوس، وكل درهم من الفضة، إن وجد ولا يكاد يوجد، بكذا من الفلوس. فلم يبق للناس بديار مصر نقد سوى الفلوس. فالنقود؛ الفلوس النحاسية، لم تعد تقوم بوظيفتها كمخزون للقيمة، وحلت العملة الرديئة محل العملة الجيدة، وأصبحت العملة الرديئة تسك بقرارات سياسية ولا تعبر عن القيمة الفعلية. و تراجعت قيمة الفلوس النحاسية وكان لهذا التراجع تأثيرا سلبيا على الأسعار، فارتفعت، وعلى الأنشطة الاقتصادية من زراعة وتجارة، فانحسرت.

أكد المقريزي ضرورة وجود نسبة خاصة بين النقود الأصلية (المسكوكة من الذهب والفضة) والنقود المساعدة (المسكوكة من النحاس مثالً)، فقد لاحظ أنه في فترة الأزمات الاقتصادية، و المجاعة، تختفي النقود الفضية من التداول وبالمقابل يزداد الطلب على النقود النحاسية بعد أن كان النوعان يوجدان جنبا إلى جنب في التداول في فترات الرخاء .وبالمقابل يزداد الطلب على النقود النحاسية بعد أن كان النوعان يوجدان جنبا و فسر ذلك أن للمعدن النفيس قيمتان، قيمة نقدية كنقود، وقيمة سلعية كسلعة، و حتى يقوم

المعدن النفيس بوظيفته النقدية والسلعية يجب أن تكون قيمته كنقود وكسلعة متساويتين. ولكن أثناء أي أزمة اقتصادية تصبح قيمة المعدن النفيس كسلعة أكبر من قيمته كنقد. و نتيجة لذلك يتوسع التداول النقدي للعملة النحاسية المصنوعة من معدن أقل نفاسة من الفضة. فنتيجة لارتفاع القيمة السلعية للنقود الذهبية والفضية في السوق أكثر من قيمة الفلوس النحاسية، تصبح النقود المصكوكة من الذهب والفضة التي ارتفعت قيمتها السلعية، نقدا جيدا يقوم الناس باكتنازها ، أما الفلوس النحاسية فتصبح نقدا رديئا يميل الناس إلى تداوله ودفع ثمن السلع من خلاله، وبذلك تطرد الفلوس النحاسية(النقود الرديئة) النقود الجيدة(النقود النفيسة) وتحل محلها في التداول. كما بين المقريزي: أن وجود قيمتين للمعدن الواحد يدفع باتجاه تهريبه إلى الخارج، حيث يتم إذابة القطع النقدية وتحويلها إلى سبائك وتهريبها إلى الوجهة التي تحقق فائدة أكبر.

كما أشار المقريزي إلى علاقة كمية النقود بقوتها الشرائية، فقد أوضح المقريزي إلى مشكلة مبالغة الدولة في إصدار النقود دون وجود ما يقابلها من إنتاج للسلع والخدمات، حيث سيسهم الإصدار النقدي في هذه الحالة في ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقود، وظهور التضخم.

بين المقريزي أن الغلاء والرخاء ظاهرتان متعاقبتان منذ القدم في الدول المتعاقبة، وهذا الفكر الاقتصادي المستعرض آنفا يثبت مجموعة من النظريات الاقتصادية والنقدية للمقريزي:

- إن الغلاء مرتبط بالأزمات االقتصادية، والفساد الإداري في الدول، وأن انخفاض الأسعار مرتبط بالرخاء واستقرار أوضاع الدولة.

- إن المستوى العام للأسعار يتناسب طردا مع كمية النقود النحاسية في التداول، حيث كلما زادت كمية النقود النحاسية الموضوعة في التداول، كلما ارتفع المستوى العام لألسعار وهو ما أطلق عليه الحقا بالنظرية الكمية للنقود.

- إن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة، وهو ما يعرف بقانون غريشام، ولكن المقريزي سبق بذلك توماس غريشام بحدود أكثر من مئة وثالثة وخمسين عاما. حيث وضع غريشام قانونه في عام 1558م بينما المقريزي تحدث عن ذات الفكرة عام 1405م.

مراجع المحور الثاني:

1. الطيب داودي، **مدخل لعلم الاقتصاد في الفكر الرأسمالي-الاشتراكي-والإسلامي**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، عمّان 2010.
2. الطيب داودي، "نظرية الأسعار عند ابن خلدون"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة بسكرة، العدد2، 2002

3. أحمد أسعد محمود ابراهيم، "السياسة الاقتصادية في خلافة الإمام علي بن ابي طالب"، **رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي**، كلية الشريعة جامعة اليرموك،1997.
4. أسامة سعيد، "استقراء الأفكار النقدية عند المقريزي"، **مجلة جامعة تشرين**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد2، 2015.
5. زينب صالح الأشوح، **الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي نظرة تاريخية مقارنة**، www. kottobarabia.com
6. حمد بن عبد الرحمان، **منهاج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي**، المجلد 1، شركة العبيكان، الرياض
7. كامل صكر القيسي، **عبقرية عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الإدارة المالية**، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، الإمارات العربية المتحدة،2007.
8. مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
9. محمد عمر أبو عبيدة، عبد الحميد محمد شعبان، **تاريخ الفكر الاقتصادي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008
10. فاضل عباس الحسب، **في الفكر الاقتصادي الإسلامي**، ط2، عالم المعرفة، بيروت-1981
11. عبد الرحمان يسري احمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، الطبعة4، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2001.
12. رضا ابو حمد، **الخطوط الكبرى في الاقتصاد الإسلامي**، دار مجدلاوي، الاردن،2006
13. سعيد سعد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة، لبنان، 2004.